

## فلسطين

## الفصائل تدرس المشاركة في «المركزي» عام استيطاني جديد بـ«قيادة» ليبرمان



حالت الاحوال الجوية السيئة دون انطلاق مسيرات في عدد من المناطق (أ ف ب)

الوحدات الاستيطانية المعنية. ووفق إحصائية إسرائيلية، تمت الموافقة على 6742 مشروع بناء في المستوطنات عام 2017، وهذا أعلى رقم منذ 2013. أما في 2016، فوافق المجلس المذكور على 2629 وحدة استيطانية. ويوم أمس، كشفت مصادر إعلامية عبرية النقاب عن أن سلطات الاحتلال صدقت على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في الضفة.

وقالت القناة العبرية العاشرة، إن ليبرمان صدق على خطة جديدة لتوسيع البناء الاستيطاني «من ضمنها مناقصات تسويق أراضٍ لبناء 900 وحدة سكنية في حي جديد في مستوطنة أرئيل المقامة على أراضي الفلسطينيين في محافظة سلفيت» شمال الضفة. كذلك، نقلت القناة نفسها عن مسؤول كبير في الحكومة لم تسمه، أنه بالإضافة إلى الوحدات في «أرئيل»، يتوقع في الجلسة التي دعا إليها ليبرمان إعطاء التراخيص اللازمة للمشروع في بناء 225 وحدة إضافية في مستوطنات أخرى، وكذلك إقرار مخططات لبناء نحو 1145 وحدة في مستوطنات أخرى. وفي حال إقرار الوحدات الأخيرة، ستكون بداية العام الجاري مع 2250 وحدة تشمل القدس والضفة.

على صعيد الهيئة الشعبية الجارية، أصيب عدد من الفلسطينيين أسس برصاص الاحتلال خلال مواجهات في كل من الضفة وقطاع غزة، إذ أصيب شاب على الشريط الحدودي شرق غزة، في تظاهرات انطلقت رغم سوء الأحوال الجوية، وذلك في الجمعة

في الوقت الذي تتباطأ فيه جامعة الدول العربية في عقد اجتماعاتها بشأن القدس. تسارع إسرائيل في إقرار بناء وحدات استيطانية جديدة في القدس والضفة. أما الفصائل الفلسطينية، فلا تزال تبحث طبيعة المشاركة في جلسة «المجلس المركزي» التابع لـ«منظمة التحرير» من دون قرار نهائي

بينما كشفت الصحافة الإسرائيلية عن إقرار العدو الإسرائيلي التصديق على بناء وحدات استيطانية في الضفة المحتلة، دعا وزير الأمن، أفيدور ليبرمان، كبار مسؤولي التخطيط إلى اجتماع الأسبوع المقبل من أجل توسيع

**ستكون بداية العام  
الجاري مع 2250 وحدة  
تشمل القدس والضفة**

مستوطنات الضفة. وأوضح بيان صادر عن مكتب ليبرمان أنه دعا «مجلس التخطيط الأعلى إلى الاجتماع» بعد غد الإثنين «للموافقة على برامج جديدة للتخطيط وبيع الوحدات السكنية في كل أنحاء الضفة»، لكن البيان لم يحدد عدد

آخرين بجروح خلال النصف الثاني من كانون الثاني الماضي، موضحاً أن الإصابات التي وقعت خلال هذه المدة تمثل 56% من مجموع الإصابات التي شهدتها عام 2017.

القرية المغلق منذ أكثر من 14 عاماً. ووفق تقرير أممي، صادر عن «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا)، قتلت قوات الاحتلال 14 فلسطينياً وأصاب 4549

الخامسة بعد قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن القدس. أما في الضفة، فقمعت قوات الاحتلال مسيرة كفر قدوم الأسبوعية المناهضة للاستيطان والمطالبة بفتح شارع

## تقرير

## الجزائر في 2018: أزمة اقتصادية وقلق اجتماعي وغموض سياسي

إلى سنة 2001، تاريخ التظاهرة الكبرى التي نظمها أمزيغ الجزائر وأدت إلى مواجهات عنيفة.

ويتوقع أن يأتي الخطر الأكبر، على صعيد الجبهة الاجتماعية، من موجات الغلاء الكبيرة التي تشهدها البلاد، في مختلف أنواع السلع والبضائع التي تضاعف ثمن بعضها. وتعود أسباب هذه الزيادات إلى رفع الدولة في موازنة سنة 2018 جزءاً من الدعم عن المواد الأساسية، فقد زادت أسعار البنزين والمازوت بنحو 15 في المئة، مخلفة ارتفاعاً في باقي المواد التي تعتمد في نقلها على الطاقة. كما أن سعر العملة الرسمية لا يتوقف عن الانحدار مقابل اليورو والدولار، ما تسبب في رفع أسعار كامل المواد المستوردة، فضلاً عن حالة الندرة التي ولدها سياسات الحكومة التقشفية في بعض السلع وخاصة السيارات. وتشهد الجزائر، في كل سنة، مئات الاحتجاجات المحلية، على تدني الخدمات العمومية في البلديات، إلا أنها لا تصل إلى درجة إقلاق السلطات المركزية في العاصمة، كونها لا ترفع أي مطالب سياسية.

ويحيل هذا الوضع، إلى الواقع السياسي الذي يعرف غموضاً كبيراً في ما يخص الانتخابات الرئاسية لسنة 2019. ويترقب السياسيون في الموالات والمعارضة، بحذر شديد، موقف الرئيس عبد

قوات الشرطة هذا الاحتجاج برد عنيف، أدى إلى تسجيل إصابات في صفوف الأطباء، وهو ما ولد موجة إدانات واسعة من الأحزاب السياسية المعارضة ومن منظمة العفو الدولية التي أدانت بشدة اللجوء إلى العنف لإسكات مطالب اجتماعية. وتبرر السلطات قمع أي تظاهرة في الجزائر العاصمة، بوجود نص قانوني يمنع ذلك يعود

اجتماعية كبيرة، لم تعد السلطات قادرة على إسكاتها كما في الماضي عن طريق ما يعرف بـ«سياسة شراء السلم الاجتماعي» (توزيع أموال النفط بشكل عشوائي على الفئات المحتاجة). وقد ظهرت أولى إرهابات هذا العام، في احتجاج واسع قام به طلبة التخصصات في الطب رفضاً لإجبارهم على العمل في ظروف غير لائقة. وقابلت

واضحة تهدف إلى التقليل من الاستيراد من أجل منع تآكل مخزون العملة الأجنبية الذي نزل من 200 مليار دولار في 2014 إلى نحو 100 مليار دولار حالياً. وفي هذا الصدد، أقرت الحكومة عدة إجراءات، من بينها منع استيراد 900 منتج أجنبي في سنة 2018 واللجوء إلى طبع العملة الورقية من أجل سد العجز في الميزانية في مقابل خيار الاستدانة الخارجية.

ويرى الخبير الاقتصادي، عبد الرحمن ميسول، في تصريح لـ«الأخبار»، أن كل هذه الإجراءات المتخذة في مواجهة الأزمة تمتاز بالطابع الظرفي وتفتقر إلى الرؤية التي تتيح للاقتصاد الجزائري التحول من طابعه الريعي إلى الطابع المنتج». وقال في هذا

السياق: «السياسات المتبعة في الجزائر أثبتت محدوديتها، لأن النموذج المتبع يرتكز أساساً على البيروقراطية الثقيلة وتوسع القطاع العام، في مقابل تهميش القطاع الخاص والتضييق على حرية الاستثمار، في حين أن دور الدولة ينبغي أن يكون ضابطاً للنشاط الاقتصادي لا متدخل فيه بشكل مباشر من أجل خلق الثروة». ويفعل هذه الأزمة المالية التي بدأت تتحول إلى أزمة اقتصادية بعد ارتفاع نسب البطالة لدى الشباب إلى نحو 25 في المئة، تثار مخاوف من أن يشهد هذا العام اضطرابات

دخلت الجزائر سنة 2018 في حالة من الترقب للتطورات التي ستحدث خلالها. فالبلاد تعرف أزمة اقتصادية ينتظر أن تصل إلى الذروة هذا العام بفضل تراجع مواردها المالية، كما أنها تعيش قلقاً على المستوى الاجتماعي بسبب تراجع مستوى المعيشة. ناهيك عن الغموض الذي يميز الساحة السياسية قبل الانتخابات الرئاسية في 2019

## الجزائر - محمد العيد

أصبحت القرارات الاقتصادية تستحوذ على الاهتمام الأكبر في الجزائر، نظراً إلى حساسية الظرف الذي تعيشه البلاد بعد تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014. وتعتمد الجزائر بنحو 98 في المئة من مواردها المالية من العملة الصعبة على المحروقات التي تصدرها، كما أن الجباية البترولية تشكل نحو ثلثي ميزانية الدولة، وهي بذلك تمتلك اقتصاداً مرتبطاً عضوياً بالمحروقات، ما يجعلها تتأثر بأي حركة في السوق العالمية. وقد أدى تراجع الموارد المالية، إلى اعتماد البلاد على سياسة «تقشف»



الخطر الأكبر يأتي من موجات الغلاء الكبيرة التي تشهدها البلاد (أرشيف)